

الفساد الإداري... والحواريون

البلديات ومجلس المحافظة والمجلس البلدي في صمت مطبق دون القيا إجراء تحقيقي في سوء التوزيع وكان الذين حصلوا على هذه القطع هم من حوارى القضاء لا يمكن المساس بهم أو بكرامتهم ولا يمكن محاسبتهم وهنا أقول بصوت يعلوه الالام ((من أمن العقوبة أساء الأدب)) .

فبدلاً من هذا التوزيع الخاطى كان من الممكن الركون الى مشاريع اسكان جبارة تنفذ من قبل شركات اعمار كفوءة على شكل مجمعات سكنية تستملك الحكومة الاراضى ويمنح المواطنين المحتاجين للسكن شقق سكنية بشرط صرام الا وهو ((لا يحق لك بيع او ايجار الشقة التي حصلت عليها من الدولة)) وهنا سوف يتم التخلص من مشكلة السكن ولا يشعر اي مواطن بالغبين ... ولا يخفى على اي ذي عقل ودراية ان في مجلس المحافظة والبلدي في القضاء رجال شرفاء يستحقون الشكر والثناء لما يحدوهم الامل في بناء المحافظة والقضاء ، ولكن انعدام الشفافية والمساءلة وقصر التجربة وقلة المعرفة وعدم الاعتماد على خبرات ذوي الاختصاص واسلوب المحاصصة كلها تصنع مثل هذه الكبوات والتي هي تربة خصبة للفساد الاداري والمالي .. ان مبدأ الشفافية والمساءلة مهم في هذا الخصوص وتفعيل دور مجالس البلدية في تحسين الخدمات البلدية ورفاه المدينة واعتماد التخطيط واللجان الاستشارية والرقابية على دوائر الدولة وقبول الرأي الآخر هو مفتاح النجاح والاخلاص والرشاد ... لنعمل من اجل ان يكون لكل عراقي بيتاً يأمن العيش فيه بكرامة وأمان ... لنعمل على انهاء مشكلتة السكن التي تتمتع من شروط وتعقيدات على المسؤولين وليس على البسطاء ... في توزيع الاراضى على أبسط فئات المجتمع فلنؤسس عراقاً تسوده العدالة وسلطة لاقانون واحترام حقوق الانسان . ((قل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون))

فرحة المواطنين بما أنجز سوى بضعة ايام ((ويا فرحة ما تمت)) . ان ما دفعنى الى كتابة هذا المقال هو الظلم الحاصل من البلديات جراء تصرفاتها التي تسير على قاعدة ((الخير يخص و الشر يعم)) وتباً لها من قاعدة تظلم المواطن الصالح في البلد الكريم . فبعد انتظار طويل ظهرت قوائم توزيع الاراضى السكنية على موظفي الدولة ممن لديهم خدمة أكثر (٥) سنوات ، الا ان ما حصل هو عدم تعميم ضوابط واسس تضمن التوزيع بشكل لا يتقاطع مع المبادئ الاساسية التي تتخذ من مدة الخدمة معياراً للتفاضل بين المستفيدين في الحصول على القطع السكنية ... ففي الوقت الذي استأثرت بعض الدوائر بالقطع الممتازة موقعاً ومساحة (ذات خمسة نجوم) لموظفيها ولمن برجه في سعد لا في نحس وفيهم من لا يبلغ عمره مدة الخدمة الفعلية لبعض المعلمين والمدرسين . والذين خصصت لهم في مناطق تبعد عن مركز المدينة اكثر من كيلومتريين . وهناك من حصلوا على اكثر من قطعة ارض سكنية من النظام البائد ولا زالوا يقدمون طلباتهم ويحصلون فعلاً على قطعة ارض سكنية وهناك من له دار سكنية باسمه وله عقارات عدة خصصت له قطعة سكنية بحجة ((هذا غير مستفيد من الدولة)) وهناك من يتسلق على ظهور البسطاء ، فيدفع هدية بسيطة (لارشوة) - معاذ الله - انهم أفعه كثرماء نثرها - لا يهدون سوى بضع (اوراق خضر) مقابل مجهودات من بيده الحل والربط للحصول على قطعة ارض سكنية .. بعد هذا أتساءل ، هل ان موظفي بعض الدوائر من الحواريين ليكون لهم فضل علينا جميعاً؟؟ أم هل ان الاراضى الحكومية كلها هي بمثابة غنائم لهم يختارون الافضل ويتركون الارداً للآخرين؟؟؟ عن أية عدالة او نزاهة تتحدثون؟؟ وعن اي انصاف انصفتم الناس تريدون ان نعرفكم به وان نتحدث عنكم وعن انجازاتكم الوهمية الضبابية والشبحية النفعية ، وعن اي استحقاق نتكلم؟؟ . المفروض ان تكون الاراضى لمن يحتاجها للسكن وليس للبيع او التجارة او الايجار والمؤلم ان وزارة

ان قضية الفساد الاداري هي من أهم القضايا التي تُعكر صفو العيش والعدالة في أي مجتمع من المجتمعات لانها قضية متصلة بإدارة الحكم ، فالفساد الاداري يعني اخفاق المؤسسات الحكومية في ادارة المجتمع لافتقارها الى القدرة اللازمة للقيام باداء مهامها ضمن أطر من القيود والضوابط القضائية والاقتصادية والاجتماعية ... وكان من أولى المبادئ التي عمل عليها النظام الجديد في العراق هم قيم الديمقراطية وترسيخها وقيام نظام المؤسسات واعتماد الشفافية والمساءلة والعمل على كشف حالات الفساد والخلل في تطوير عمليات البناء . ولكن الاعتماد على اسلوب المحاصصة عزز من تفشي حالات الفساد وبكافة اشكالها والابتعاد عن مفاهيم الشفافية . والذي يؤكد هذا المفهوم تصريحات المسؤولين في عموم القطر . وقد نال قضاؤنا نصيباً منها نتيجة الاعتماد على الاسلوب ذاته مما ولد حالات فساد جديدة في معظم الدوائر ويتحمل الوزر الاكبر مجالس المحافظة والبلدية ، ومن منظور مؤسسي ينشأ الفساد عندما يكون لدى المسؤولين الحكوميين سلطة واسعة وقدر ضئيل من المساءلة وحوافز غير مسنحة او عندما تتم مساءلتهم في اطار اشكال غير رسمية من النظم بدلاً من الاشكال الرسمية . فاصبح معظم مسؤولي الدوائر يتفقدون ويبحثون عن اساليب ارضاء المستويات العليا بدلاً من الخدمات العامة والالتفاتة الجادة الى معاناة المواطن ... وكلما سرت في شوارع مدينتنا فكرت ملياً في اسباب سوء طرقنا الرئيسية مقارنة ببعض دول الخليج بالرغم ان ميزانيتنا تكاد تفوق ميزانياتهم جميعاً مع حرص مسؤوليهم على تقديم الافضل لمواطنيهم دائماً!!! حقاً انها مشكلة في سوء الادارة حيث نجد التفكك الاداري سائداً وكان كل دائرة هجرت وطلقت غيرها طلاقاً بلارجعة والمتأمل في الامر يجد دائماً . والذي يضحكني ويضحك المواطنين انه عند الانتهاء من اعادة اسفلت الطريق نجد ان المقاولين بشركاتهم ومكاتبهم يتسارعون الى تنفيذ العقود فيحفررون ويعبدون الطريق ليقدموها تحفة جغرافية نادرة ، فلن تدوم